أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق
حالة دراسية للمدة (2004-2018)

صابرين عدنان والي* ايمان علاء كاظم**
باحثة من العراق باحثة من العراق

* جامعة القاسم الخضراء
saifh.wahab@uokufa.edu.iq

** جامعة الكوفة

الملخص:

ان اسعار الصرف تؤثر على الموازنة العامة من خلال تأثيرها على مكونات الموازنة العامة المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، ويكون التأثير بشكل غير مباشر عن طريق تغيرات الاسعار المحلية، اذ ان أثر التقلبات في سعر الصرف هو اثقال او خفض كاهل الموازنة العامة والتي عرفت بارتفاع او انخفاض في الاسعار، مما يضطر الدولة الى تحمل التكاليف الإضافية او زيادة نسبة الإيرادات نتيجة زيادة حجم الصادرات من خلال تنويعها، فضلا عن ان هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار وعجز الموازنة العامة، اي ان اي انخفاض في سعر الصرف لأي بلد يؤدي الى ارتفاع الطلب على صادراته، وان انخفاض سعر صرف الدولار يؤدي الى ارتفاع في عجز الموازنة العامة للحكومة.

The Impact of Exchange Rate Fluctuations on The General Budget of Iraq
Case Study Duration (2004-2018)

Sabreen Adnan Wali
Researcher From Iraq
Al-Qasim Green University

Afraa Riadh Muhammad
Researcher from Iraq
University of Kufa

Abstract:

The exchange rates affect the public budget through its effect on the components of the public budget represented by public expenditures and public revenues, and the effect is indirectly through changes in local prices, as the effect of fluctuations in the price of exchange is overburdening or depressing the

budget that it is known as a rise or fall in prices, which the state is forced to bear the additional costs or increase the proportion of revenues as a result of increasing the volume of exports through diversification, In addition, there is an inverse relationship between the dollar exchange rate and the public budget deficit, that is, any decline in the exchange rate of any country leads to a high demand for its exports, as the low exchange rate of the dollar causes the public budget deficit to increase.

المقـدمــة:

تتفق جميع الدول على أن يسير نشاطها المالي وفق برنامج محدد وبصورة دقيقة يشمل جميع نفقاتها وإيراداتها التي تقررها لسنة واحدة على العموم وتفصيلاتها الفرعية، ويتم ذلك ضمن إطار بيان يقترن بالصفة الإجبارية عن طريق السلطة التشريعية ويطلق على هذا البرنامج (الموازنة الحكومية).

في العراق، وبعد التغيير السياسي عام 2003 طرأت تغيرات كثيرة على الاقتصاد العراقي كان من أهمها بدء عملية إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي، فهناك عوامل عدة أسهمت في تحسن واستقرار سعر الصرف منها صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004، وما أتاحه من تحقيق الاستقلالية التامة للبنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية ولجوئه إلى اعتماد الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، ومن أبرزها قيام البنك المركزي بتنظيم مزاد للعملة الاجنبية بهدف تحقيق ثبات وتحسن في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار، إلى جانب قيامه بإصدار عملة عراقية جديدة بديلة عن العملة القديمة أعطت للبنك المركزي إمكانية السيطرة التامة لعملية الإصدار والحد من عمليات التزوير للعملة التي كانت تترك آثاراً سلبية على قيمة الدينار، وبذلك أصبحت هناك سياسة للبنك المركزي أكثر وضوحاً أتاحت له التمتع باستقلالية جديدة لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي ومتابعة تحركاته وجعلها ضمن حدود معينة من خلال مزادات العملة الأجنبية التي اعتمدت منذ (2003/10/4). وقد أسهم هذا المزاد في تحقيق الأهداف المطلوبة منه بنسبة جيدة باعتباره احد الوسائل غير المباشرة التي اعتمدها البنك في رسم وتنفيذ سياسته النقدية الجديدة. وكذلك شهدت الموازنة العراقية فائضا ماليا متواصلاً بعد عام 2003 سببه عدم إتمام العديد من الخطط والمشاريع. ومنذ المدة المذكورة أخذت الموازنة تبدأ بعجز مخطط وتنتهي بفائض، ومن هذا الفائض الذي يظهر في الموازنة قد يأخذ على العراق انطباعا بأن هناك فائضا متزايدا من سنة لأخرى، وإنّ الإيرادات تغطي النفقات في العراق وأنه من البلدان التي تحقق فائضا في

الموازنة، ولكن الحقيقة غير هذه إذ إن معظم الإيرادات المتأتية للموازنة هي من صادرات النفط الخام، والتي يستند في تقديرها على الكميات المتوقع تصديرها من النفط الخام، وبسعر معين لبرميل النفط في السوق العالمية، وهو بالتأكيد خاضع لمتغيرات الاقتصاد العالمي، وهذا ما يجعله عرضة للتذبذب مما يترتب عليه عدم اليقين بتمويل الموازنة. وطالما أن الاقتصاد العراقي قد شهد عجزاً حكوميّاً متواصلاً في ظل التقلبات التي شهدها سعر الصرف الأجنبي، فقد ارتأينا أن يكون أنموذجا لدراستنا.

اولا: أهمية البحث: تبرز أهمية سعر الصرف من خلال إسهامه في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر مختلف المبادلات التجارية للدولة.

ثانيا: اهداف البحث: يهدف البحث لتحقيق ما يلي:

1 - توضيح الآثار التي يمكن ان تتركها تقلبات اسعار الصرف الاجنبي في الموازنة العامة.

2 - التعرف على العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة.

ثالثا: إشكالية البحث: إن جوهر الاشكالية التي يعالجها البحث تكمن في عدم وضوح اثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة العراقية، وتدور الاشكالية الرئيسة للبحث حول الانعكاسات الايجابية والسلبية لسعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة.

رابعاً: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لتقلبات اسعار الصرف الاجنبي انعكاسات ايجابية واخرى سلبية في الموازنة العامة:

1 - تتمثل الإيجابية منه في انه عند انخفاض اسعار الصرف الاجنبي، يؤدي هذا الانخفاض الى انخفاض اسعار السلع المستوردة، وبالتالي يقود الى انخفاض عجز الموازنة.

2 - في حالة ارتفاع سعر الصرف الاجنبي، فان هذا الارتفاع يؤدي الى اثر ايجابي يتمثل في إمكانية زيادة الصادرات المحلية، فضلاً عن الضرائب على الصادرات.

3 - اما الاثر السلبي فيتمثل في ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج المستوردة مما يعني زيادة النفقات العامة لتلبية الحاجة الى المستلزمات المستوردة ومن ثم تضخيم عجز الموازنة.

خامساً: محددات البحث

أ ـ يقتصر الاهتمام في هذه الدراسة على محاولة تحليل العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة والعوامل المؤثرة في كل منهما دون التوسع في ذلك إلا في حدود الهدف من إجراء الدراسة.

ب ـ الحدود المكانية والزمانية

فقد تمثلت الحدود المكانية في العراق، ولغرض تحديد البحث، تمثلت الحدود الزمانية بالمدة (2004- 2018).

سادساً: منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في تحليل سعر الصرف والموازنة العامة وتحديد العلاقة بينهما.

سابعاً: هيكلية البحث: لتحقيق أهداف الدراسة، قسم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة؛ تناول المبحث الأول الاطار النظري لسعر الصرف، أما المبحث الثاني فتناول الاطار النظري للموازنة العامة. أما المبحث الثالث فقد تناول متغيرات الاقتصاد العراقي دراسة (الموازنة العامة وسعر الصرف).

المبحث الاول: الاطار النظري لسعر الصرف

اولاً: النشأة التاريخية:

ظهرت النقود من خلال عمليات التبادل، كما أن التبادل ارتبط بظهور الإنتاج السلعي، أي بظهور التخصص والإنتاج وتقسيم العمل من اجل السوق، وقد استخدمت النقود، والتي لم تبق على حالة واحدة بل تطورت مع النشاط الاقتصادي عبر التاريخ، من النقود السلعية في العصور القديمة إلى أنواعها المعروفة (الورقية والمعدنية) في هذا العصر، ومع النقود القانونية التي تكون قوتها الشرائية تميل إلى الثبات نسبيا وتستخدم في المعاملات الداخلية والدولية.

وينحصر الفارق الاساس بين المعاملات الدولية والداخلية في أن لكل دولة عملتها التي تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات ولا يملك أحد الحق في رفضها، ويتعدد استعمال العملات في عالمنا، والتي لا تتمتع بالقبول العام، والذي ينتج

عنه مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها، وفي ظل اختلاف العملات يحمل سعر الصرف أهمية بالغة كونه يبدي تأثيراً على التجارة وتدفق الاستثمارات ويتيح للتجار مقارنة الأسعار بطريقة مباشرة.

وقد عرف نظام الصرف عدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب وانتهت بالنظام العائم[1]، فكان نظام بريتون وودز يقوم على اساس الدولار الامريكي المرتبط بالذهب، وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار، الا إن الامر سرعان ما تغير بعد اعلان الرئيس الامريكي (نيكسون) عام 1971م منع تحويل الدولار الى ذهب وانهارت قاعدة الذهب.

ثانياً: مفهوم سعر الصرف:

من الواضح أن مبادلة عملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة هذه العملة بتلك، واحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى ثمنا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى[2].

ويمكن تعريف سعر الصرف بطريقة عكسية أي أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية للبلد[3]، كما يعتبر الاقتصادي «حمدي عبد العظيم» أن النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبدلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، وتعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية[4].

او هو عدد الوحدات من العملة المحلية لدولة ما التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من عملة دولة اخرى، ويتحدد سعر الصرف الاجنبي في سوق الصرف الاجنبي عندما تتعادل الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبي مع الكمية المعروضة منه، اي عند نقطة تقاطع منحنى الطلب على الصرف الاجنبي مع منحنى العرض من هذا الصرف. وتحتل اسعار الصرف اهمية كبيرة لأنها تؤثر في الاسعار النسبية للسلع المحلية والاجنبية[5].

ويتم تحديد سعر الصرف بالنسبة للدول التي تنتهج سياسة سعر صرف مرنة من خلال تحديد اسعار صرف العملة في ضوء قوى العرض والطلب، وعند تساوي العرض والطلب يتحدد سعر التوازن، ولهذا فان سعر صرف العملة يتأثر بالعوامل المحددة للطلب والعوامل المحددة للعرض، ويتمثل الطلب على عملة دولة ما بصفة رئيسة في الطلب على صادراتها او وارداتها من وجهة نظر الدول التي تطلب صادرات تلك الدولة من سلع وخدمات، بالإضافة الى حركات رؤوس الاموال

(1) نظام سعر الصرف العائم: تتميز أسعار الصرف في ظله بتقلباتها المستمرة، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات ذات النشاطات الدولية، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء. وهو ما حدث في النصف الثاني من السبعينيات من القرن الماضي لكثير من المؤسسات الصناعية الدولية النشاط، مما حتم عليها ضرورة مواجهة مخاطر أسعار الصرف باكتشاف عدة تقنيات للوقاية أو لتجنب مثل هذه المخاطر، وهي ما تعرف باستراتيجية الوقاء التي تشمل الدولار الأمريكي وعملات مجموعة السبع بغية المحافظة على مدى ضيق من التقلبات في أسعار الصرف. عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، عمان، الاردن، 2007، ص ص1ـ2.

(2) اسامة محمد الغولي، مجدي محمد شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص292

(3) المصدر نفسه، ص293

(4) حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1984، ص92.

(5) محمود يونس وعبد المنعم مبارك، مقدمة في النقود واعمال البنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص17.

الداخلة الى الدولة او الخارجة منها، هذا بالإضافة لعامل المضاربة، اما عرض العملة لدولة ما فانه يعكس العوامل المحددة للطلب، علماً بأن الطلب على عملة دولة ما يعتبر طلب مشتق، بمعنى ان الطلب الرئيس يكون على صادرات الدولة، ومن ثم الطلب على عملتها لتسديد قيمة مدة الصادرات[6].

(6) سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، ج1، دار الشروق، عمان، 2008، ص399.

ويمكن ان نفهم مما تقدم ان سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين)، وهو بهذا يعتبر أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات الدولية، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

ان سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية

ثالثاً: الوظائف الأساسية لسعر صرف العملات[7]:

(7) محمد سلمان محمد البرواري، خديجة قادر سمايل، أثر تغيرات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المواد في مدينة اربيل للمدة ١٩٩٤ـ 2006، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد (102) مجلد (33)، 2011، ص217.

1- **الوظيفة القياسية:** ويقصد بها الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعارها في الأسواق العالمية، أي يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الاسعار المحلية لسلعة معينة مع اسعار السوق العالمية، ويمثل سعر الصرف بالنسبة للدولار حلقة الوصل بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية.

2- **الوظيفة التطويرية:** تتمثل بتطوير الصادرات المحلية سواء كانت مواداً اولية أو سلعاً نصف مصنعة أو منتجات نهائية، أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة الى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات. ومن جانب اخر يمكن ان يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء عن، او تعطيل فروع صناعية معينة والاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون اسعارها اقل من الاسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

3- **الوظيفة التوزيعية:** ان سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الاخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي، ويتم ذلك من خلال ممارسة النشاط التجاري الدولي، فعن طريقه يتمكن سعر الصرف من إعادة توزيع الدخل القومي والثروات القومية ما بين دول العالم.

رابعاً: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بعوامل عدة من بينها[8]:

1- **التضخم**: ففي عالم فيه حركة راس المال دولية، فان السياسة النقدية المستقلة لا يمكن لها أن تتعايش مع نظام أسعار الصرف ثابتة، وهذا ما يطلق عليه استحالة الثالوث المقدس، فالارتباط بين معالجة التضخم وأسعار الصرف العائمة (الحرة) أدى ببعض الاقتصاديين إلى القول بان واحدا من تكاليف معالجة التضخم هو زيادة تقلبات أسعار الصرف، فمتغيرات مثل التضخم والنمو قد تؤثران على سعر الصرف، فأسعار الصرف الحقيقية لا تعود إلى القيمة الرسمية الثابتة ما دامت نسب التضخم تعمل بازدياد.

2- كما ويؤثر **عرض النقد** على سعر الصرف، حيث كانت المدرسة الكلاسيكية ترى، ومن خلال النظرية الكمية للنقود، بان هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة وبنفس الاتجاه.

3- **أسعار الفائدة** تؤثر أيضا على سعر الصرف، فحركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي أنما تتحرك بحثا عن الفائدة فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية البلدان فان ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه، مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها.

4- **ميزان المدفوعات** يؤثر أيضا على أسعار الصرف فأي اختلال أو عدم توازن في ميزان المدفوعات سيؤثر حتما على سعر الصرف لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة بلد ما بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين، فان ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية يعني تدهور سعر الصرف عملة ذلك البلد، والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

5- **التغيرات في قيمة الصادرات والواردات**: فحين ترتفع قيمة الصادرات نسبة الى الواردات، تتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الاجانب على هذه العملة. وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي الى حالة التوازن في سعر الصرف.

(8) صباح نوري عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990ـ2005: بحث تطبيقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر، 2008، ص ص64ـ65.

6- **السياسات المالية:** وهي التدخلات الحكومية عندما يحاول البنك المركزي تعديل صرف العملة حينما لا يكون ملائما مع سياسته المالية والاقتصادية.

أضحت سياسة سعر الصرف وكأنها اداة من ادوات السياسة النقدية

فمثلاً في نهاية عام 1944م تدخلت الحكومة المكسيكية لوضع حد لتدهور الـــ(peso) المكسيكية، وفي هذه الحالة استفادت المكسيك من عقود تبديل العملات مع الولايات المتحدة وكندا بأخذ (swap) لمدة لا تتجاوز ثمانية اشهر، ونجم عن ذلك زيادة احتياطي المكسيك من العملات الصعبة الامر الذي حد من التدهور في سعر صرف البيزو، وتأثر الدولار الأمريكي والكندي سلباً في اسعار صرفها.

وكذلك مثال اخر، عند الشعور بالضغوط التضخمية يمكن بيع النقد الاجنبي (ما يشبه سياسة السوق المفتوحة) لسحب السيولة المحلية، او عند ظهور علامات الانكماش والركود سينعش البنك المركزي عملية شراء النقد الاجنبي لضخ السيولة الى جسم الاقتصاد لتنشيطه، هنا أضحت سياسة سعر الصرف وكأنها اداة من ادوات السياسة النقدية، اذ يكون مؤشر سعر الصرف مقياساً لتلك الضغوط، ومجساً يستشعر به البنك المركزي مدى امكانية التدخل في الوقت الذي يراه ضروريا[9].

خامساً: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف[10]:

1 - **سعر الصرف الإسمي:** هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي، أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد[11].

2 - **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة. وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم،

(9) عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف الاشرف، 2015، ص240.

(10) أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص ص24ـ26.

(11) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ص 103.

فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية.

3 - **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، وقائمة عملات لبلدان المتعامل معها، والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فستستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فستستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد من السلع لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر. أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن[12].

4 - **سعر الصرف التوازني:** وهو السعر الذي يؤدي الى التوازن المستديم لميزان المدفوعات، عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وكافٍ[13].

(12) عبد المجيد قدي، مصدر سبق ذكره، ص ص105ـ106.

(13) أمين صيد، مصدر سبق ذكره، ص26.

المبحث الثاني: الاطار النظري للموازنة العامة

أولاً: مفهوم الموازنة العامة:

اصبحت الموازنة العامة في الوقت المعاصر ضرورة لابد منها لكل دولة من دول العالم مهما كان نظامها السياسي وفلسفتها الاقتصادية السائدة، وبدونها لا تستطيع الدولة تسيير اعمال ومصالح وزاراتها والمؤسسات الحكومية سيراً منتظماً والقيام بالوظائف الموكلة إليها، كما تصعب ادارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه في الاتجاه المخطط له. لذا تعد الموازنة العامة المحور الذي تدور حوله جميع اعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات على اختلاف اوضاعها[14].

(14) محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2009، ص15.

اصبحت الموازنة العامة في الوقت المعاصر ضرورة لابد منها لكل دولة من دول العالم مهما كان نظامها السياسي وفلسفتها الاقتصادية السائدة

يختلف تعريف الموازنة العامة باختلاف وجهات النظر او الزاوية التي ينظر منها الى الموازنة العامة، فقد تعرف من خلال وجهة النظر الادارية والرقابية بأنها «تقدير تفصيلي لنفقات وايرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعده اجهزة الدولة وتعتمده الهيئة التشريعية بإصدار قانون خاص يجيز تنفيذ الموازنة بجانبيها النفقات والايرادات»[15]. ويعرفها القانون الفرنسي بأنها «القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعبائها»[16]. كما عرفها قانون أصول المحاسبات العراقي رقم (28) لعام 1940 المعدل بأنها «الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعيَن في قانون الموازنة»[17].

اما مفهوم الموازنة العامة من وجهة النظر الاقتصادية، فقد اختلف ايضاً باختلاف الدور الذي تقوم به الدولة في النشاط الاقتصادي، وفي هذا الاطار يمكن تعريف الموازنة العامة في ظل الفكر الاقتصادي التقليدي الذي يعبر عن دور الدولة الحارسة التي يقتصر دورها على الوظائف التقليدية وترك النشاط الاقتصادي الى الافراد وتحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق آلية السوق، إذ تعرف بأنها الجداول المتوازنة بين الجانبين التي تتضمن كلاً من الايرادات والنفقات العامة خلال مدة مقبلة عادة ما تكون سنة[18]. ومن خلال التعريف يتضح ان الموازنة العامة في الفكر التقليدي تأخذ الطابع المالي المتمثل بتقدير وتساوي النفقات والايرادات وإجازة إنفاقها وجبايتها، دون التركيز على دورها كونها خطة مالية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية.

ومع توسع دور الدولة في الاقتصاد لإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي في حالات الاختلال الناجم عن الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي، واستخدامها أداة لتحريك الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، فقد أدى ذلك الى تغيير مفهوم الموازنة العامة وأصبحت تأخذ ابعاداً جديدة تعكس أهداف السياسة المالية[19] للدولة المتمثلة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فالموازنة العامة هي الاداة المالية التي تستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبناءً على ذلك فقد تعرف الموازنة العامة بأنها «خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة قادمة غالباً ما تكون سنة واحدة ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية»[20].

اذن الموازنة بيان تقديري لنفقات وايرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة

(15) نقلاً عن: عبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص257.

(16) نقلاً عن: خالد شحاده الخطيب واحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2007، ص270.

(17) نقلاً عن: عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، دار الجامعي للطباعة والنشر، الموصل، 2002، ص567.

(18) محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص168.

(19) السياسة المالية: هي الاسلوب الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط نفقاتها وايراداتها لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الفلسفة الاقتصادية السائدة، ويتجسد هذا الاسلوب من خلال الموازنة العامة للدولة، أي أن ارقام الموازنة تبرز منجزات السياسة المالية للدولة التي تحققت خلال السنوات الماضية، وأهداف هذه السياسة خلال السنوات المقبلة.
محمد شاكر عصفور، مصدر سبق ذكره، ص10.

(20) طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990، ص270.

بسنة، وتتطلب اجازة من السلطة التشريعية كما انها اداة رئيسية من ادوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة[21].

وعليه نستنتج مما تقدم ان الموازنة العامة هي برنامج مالي مقترح يتضمن النفقات العامة والايرادات العامة التقديرية، التي تعتزم الحكومة تنفيذها خلال مدة زمنية مقبلة غالباً ما تكون سنة، ويتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، وبالتالي فإنها تعكس دور الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لتحقيق أهداف المجتمع، وصولاً الى مستوى اكثر تطوراً من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

(21) سوسن كريم الجبوري، اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (ـ2003 2013) باستخدام نموذج «Johansen، كلية الادارة واقتصاد، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (17) العدد (3)، 2015، ص170.

ثانياً: أهمية الموازنة العامة

تعتبر الموازنة بمثابة خطة مالية للدولة ترمي الى إشباع الحاجات العامة في ضوء الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمع معين. وهي بمثابة المرآة العاكسة لمجمل النشاط الاقتصادي على اعتبار إن السلطة لا يمكنها ممارسة نشاطها دون إنفاق ولا يمكن إن تنفق دون الحصول على الموارد اللازمة، لذا فان بنود الموازنة تعكس أنشطة الدولة وتبين أهدافها، وأن الموازنة تتأثر بمجمل النشاط الاقتصادي على اعتبار إن الإيرادات كما ونوعاً ترتبط بهذا النشاط. فحصيلة الضرائب أو عوائد أملاك الدولة إنما ترتبط بالهيكل الاقتصادي وتتأثر بدرجة نمو الاقتصاد وطريقة تنظيمه، وهكذا هو الحال بالنسبة للنفقات حيث إنها ترتبط بهذا الهيكل وذلك النمو، إن المحتوى المعاصر للموازنة العامة يؤكد على كونها خطة مدروسة في ضوء احتياجات وإمكانيات الوزارات والأقاليم والمحافظات، وان بنود تقسيمات الموازنة توضع في ضوء الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، فهي من جهة تحدد النشاط الاقتصادي الذي ستقوم به الحكومة، وفي جانب آخر تحدد وسائل تمويل هذه الأنشطة، لذا تعد الموازنة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة، حيث إن أهمية الموازنة من كونها أداة لتحقيق الأهداف خصوصاً إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة من خلال توجيه النفقات العامة، وخصوصاً التحويلية منها وهي بالوقت نفسه وسيلة لتحقيق الاستخدام ومعالجة البطالة وتعبئة الموارد ورفع المستوى المعاشي للفرد والمجتمع[22].

تعد الموازنة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة

(22) نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ـ2003 2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، PDF Created with desk PDF Writer - Trialhttp://www.docudesk.com

ثالثاً: السمات الاساسية للموازنة العامة[23]:

1 - أرقامها تقديرية: إدراج كافة النفقات العامة والايرادات العامة في وثيقة واحدة بأرقام تقديرية انعكاساً لسياسة الدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

(23) محمد شاكر عصفور، مصدر سبق ذكره، ص25.

2 - **تصدر بقانون:** يتم إعداد الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية، ثم تقدم الى السلطة التشريعية للموافقة عليها واصدار بذلك قانون يجيز للسلطة التنفيذية القيام بتنفيذها في الحدود التي صدرت بها الاجـازة، بمعنى ان الموازنة اصبحت وسيلة من وسائل، اخضاع السلطة التنفيذية لرقابة السلطة التشريعية.

3 - **أداة لتنفيذ سياسة الدولة:** تعد الموازنة العامة اهم وسيلة لتدخل الدولة في تنفيذ سياستها المالية لإدارة المرافق العامة بانتظام، والوفاء بالتزاماتها الذي يعد شرطاً لتوافر الثقة في مالية الدولة، كما تمكن الدولة من تقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والامن ومنح الاعانات المختلفة وايجاد العمل للعاطلين وتنفيذ المخطط الاقتصادي من خلال التأثير على الانتاج والاستهلاك واعادة توزيع الدخل القومي الى جانب تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي.

رابعاً: الأهداف الاساسية للموازنة[24]:

1 - ربط قرارات المصروفات بأهداف سياسية محددة وبالموارد الحالية والمقبولة.

2 - ربط كل القرارات الرئيسة بوضع الاقتصاد القومي.

3 - ضمان الكفاءة والفعالية في تنفيذ برامج الحكومة.

4 - تسهيل الرقابة التشريعية على مختلف مراحل عملية الموازنة.

خامساً: مكونات الموازنة العامة

1 - **النفقات العامة:** هي عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او احدى السلطات المكونة لها بقصد اشباع حاجة من الحاجات العامة فمن خلالها تتمكن الدولة من توفير البنية الأساسية اللازمة للتنمية، والتأثير في مسار النمو الاقتصادي، كما يمكنها ان تهيئ الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الاساسية للسكان. وكفاءة النفقات العامة ترتبط بمدى قدرة الدولة في تحديد المجالات التي تكون مشاركتها فيها ضرورية، من ناحية اخرى كيفية انفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية في تلك المجالات، فجميع الاموال لها استخدامات بديلة، الا ان بعض اوجه النفقات العامة لها ما يبررها، فالنفقات العسكرية تمثل في عدد كبير من ميزانيات الدول من اهم بنود النفقات العامة، وقد تختلف اهميتها من دولة الى اخرى بحسب ظروفها الخاصة (الجغرافية، السياسية، التاريخية)[25].

(24) محمد مـروان السمـان وآخـرون، مبـادئ التحليل الاقتـصـادي الجـزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص314.

(25) عـادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص269.

2 - **الإيرادات العامة:** لم تعد وظيفة الايرادات العامة مقتصرة على عملية تمويل النفقات العامة، بل اصبحت اداة هامة وفعالة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة كافة، بما يؤدي الى تحقيق اكبر فائدة وعائد ممكن للمجتمع بأقل التكاليف، الى جانب ذلك اصبحت الايرادات اداة من ادوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، فقد اصبحت اداة لمنع اوجه الانشطة الاقتصادية غير المرغوبة، او اداة لتوجيه الاستثمار ومحاربة التضخم وذلك عن طريق امتصاص جزء من القوة الشرائية من السوق لإعادة توزيع الدخول والثروات[26].

(26) المصدر نفسه، ص ص 270ـ272.

وقد تعددت قنوات الايرادات العامة وتنوعت اساليبها واختلفت طبيعتها تبعاً لنوع الخدمة العامة التي تؤديها الدولة وهدفها منها، فمن هذه الايرادات الدومين الخاص والعام والضرائب والرسوم، والقروض العامة، والاصدار النقدي، والهبات المحلية والأجنبية، والغرامات، والتعويضات التي تحدث لممتلكات الدولة من جانب الغير، والاتاوات.

سادساً: قواعد الموازنة العامة الأساسية

مع تطور مفهوم الموازنة نشأت مبادئ وتقاليد استقرت بمرور الزمن على شكل قواعد اعتمدت اساساً في اعداد الموازنة العامة. والغرض من اتباع هذه القواعد هو تسهيل معرفة المركز المالي للدولة ووضوحه من خلال فحص الموازنة وتيسير الرقابة عليها[27].

(27) عادل فليح العلي و طلال كداوي، اقتصاديات المالية العامة (الايرادات العامة والموازنة العامة للدولة)، ج2، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1989، ص279.

1 - وحدة الموازنة العامة

تقتضي هذه القاعدة ان تدرج كافة ايرادات الدولة ومصروفاتها في وثيقة واحدة يمكن من خلالها معرفة الموقف المالي للدولة بشكل دوري اي ان تنظم الموازنة جدولين يتضمنان نفقات الدولة كافة مهما كانت اوجه انفاقها، كذلك الايرادات العامة للدولة كافة مهما تعددت الدوائر والمؤسسات العامة وتنوعت مصادرها[28].

(28) المصدر نفسه، ص290.

تعتمد هذه القاعدة على عدة اعتبارات مالية واقتصادية وسياسية[29]:

(29) جهاد سعيد خصاونة، المالية العامة والتشريع الضريبي، الجامعة الاردنية، 2000، ص224.

اولاً: من الناحية المالية: تمكن السلطة التنفيذية من اعطاء فكرة صحيحة وسريعة عن المركز المالي للدولة في السنة المعينة، مما يسهل مقارنة النفقات العامة مع الايرادات العامة وبيان التعادل بينهما لتبين ان كان في الموازنة العامة عجز او فائض او انها متوازنة.

ثانياً: من الناحية الاقتصادية: تسهل هذه القاعدة اعطاء فكرة صحيحة عن نسبة النفقات العامة او الايرادات العامة الى الدخل القومي كون الارقام موجودة في وثيقة واحدة.

ثالثا: من الناحية السياسية: تجعل من السهل على السلطة التشريعية ممارسة حقها في الرقابة الفعالة على المالية العامة للدولة، كذلك بجمع نفقات وايرادات الدولة ضمن وثيقة واحدة مما يسهل اطلاع ممثلي الشعب على اجمالي النفقات العامة والايرادات العامة وانواع كل منها، مما يمكن من اجراء مفاضلة على عكس فيما اذا تعددت اذ يكون من الصعب احكام الرقابة عليها ويصبح شرط الموافقة على الموازنة شرطاً ليس له اثر.

2 - سنوية الموازنة العامة

يقصد بهذه القاعدة ان تسري الموازنة خلال مدة تبدأ باليوم الاول الذي توضع فيه موضع التنفيذ بعد المصادقة عليها من السلطة التشريعية، وتنتهي مع تاريخ اخر يوم لتنفيذها بحيث تغطي سنة كاملة وتحدد بداية السنة المالية لأية دولة في ضوء النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وقد استقر الفكر المالي وعلماء المالية على احتساب مدة الموازنة سنة كاملة لأسباب منها[30]:

(30) محمد حسين احمد الحسيني، استخدام اسلوب موازنة البرامج والاداء في اعداد الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003، ص40.

اولاً: الاعتبارات السياسية: اذ تؤمن سنوية الموازنة العامة استمرار الرقابة السياسية التي تفرضها السلطة التشريعية على اعمال الحكومة (السلطة التنفيذية).

ثانياً: الاعتبارات المالية: اذ ان المشروعات الخاصة تضع موازنتها كل عام كما تحصل الضرائب المباشرة عن مدة العام ايضاً، هذا اضافة الى ان السنة هي انسب مدة لتوقع نفقات وايرادات الدولة.

ان تحديد بداية السنة المالية ونهايتها يرتبط بالطريقة المتبعة في قيد الحساب النهائي للسنة المالية، فقد تنتهي السنة المالية دون ان يتم انفاق النفقات كافة او تحصيل الايرادات كافة.

3 - عمومية الموازنة العامة

ويقصد بقاعدة شمول او عمومية الموازنة العامة بأن تتضمن تقديرات الموازنة كافة الايرادات العامة والنفقات العامة بشكل مفصل، بمعنى وجوب اشتمال الموازنة

العامة على كل الايـرادات التي تم تحصيلها، والنفقات التي انفقت في سبيل الحصول على هذه الايرادات ودونما اجراء مقاصة بين الايرادات والنفقات في دائرة معينة، وانما بإثبات كافة الإيرادات والنفقات لتلك الدائرة كما هي، ومن شأن هذه القاعدة ان تحول دون الاسراف في مصروفات الدوائر او الجهات الحكومية المختلفة، كما انها تمكن السلطة التشريعية من فرض رقابتها الدقيقة على مالية الدولة[31].

تستند قاعدة شمولية الموازنة بدورها الى اعتبارين: احدهما سياسي، والاخر مالي، اما الاعتبار السياسي فهو تمكين السلطة التشريعية لمراقبة سير الادارة الحكومية فيما يتعلق بنفقاتها الخاصة اللازمة لتسييرها، ذلك ان اتباع طريقة الموازنة الصافية يحجب عن السلطة التشريعية كل ما يتعلق بتفاصيل نفقات المرافق العامة ولا يظهر له الا رصيد هذه المرافق دائناً او مديناً.

واما الاعتبار المالي فهو محاسبة الاسراف في الانفاق الحكومي، اذ تتيح طريقة الموازنة الصافية للمدقق العام الذي يحقق ايرادات تجاوز نفقاته ان يسرف في هذه النفقات فيما لا ضرورة له اعتماداً على انه لن يظهر في ميزانيته إلا فائض الايرادات على النفقات، وعلى انه لن يجد رقابة من البرلمان على بنود نفقاته[32].

4 - توازن الموازنة العامة

يقصد بها توازن موارد الدولة واستخداماتها، وذلك عن طريق تدبير الموارد اللازمة لمقابلة الاستخدامات، وان السياسة الحكيمة هي ان تنظم الدولة وتدبر امورها في حدود الموارد المتاحة لها، الا ان التوازن لم يعد ممكناً في معظم موازنات دول العالم وتلجأ الدول الى وسائل عديدة لتغطية العجز في موازناتها، مثل اللجوء الى المدخرات المحلية وفائض بعض هيئات الادخار والائتمان او الاقتراض من الجهاز المصرفي او الاقتراض من الخارج[33].

5 - شفافية[34] المالية العامة وعلانية الموازنة العامة

نتيجة للتطور الذي لحق بدور الدولة في ظل الاتجاهات المعاصرة، والدعوة الى الشفافية في تصرفات الدولة المالية، كما دعا إليها ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، أضيفت قاعدة إضافية الى قواعد الموازنة العامة الاساسية تتمثل في قاعدة علانية اعداد الموازنة العامة وتنفيذها والإبلاغ بنتائجها.
وفقاً لقاعدة العلانية يجب ان تنشر الموازنة وتبلغ الجهات المختلفة (المجلس التشريعي والمواطنين والـوزارات واصحاب المصالح والوحدات الإداريـة)،

(31) مليحة جبار عبد الكعبي، الضريبة ودورها في تمويل الموازنة العامة للمدة «1985 ـ 2005» مصر والأردن والعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2008، ص 43.

(32) المصدر نفسه، ص 44.

(33) هادي عبد الواحد الحلفي، اصلاح الاداء المالي للموازنة العامة في العراق للمدة (2004_2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2012، ص24.

(34) الشفافية: تشير الى سرعة كفاءة نقل المعلومات الى الجمهور، وعامل الشفافية يعكس مدى نزاهة الاجراءات، وهو العامل المسؤول عن ارساء قواعد العدل والمساواة لذا تتناقل المعلومات بسرعة وكفاءة. وللمزيد من التفصيل ينظر: مفهوم الشفافية على الانترنيت: http://www. Ammabsto, ckey.com, Arabi c, press-reles-arabic .htm.

ويختلف اسلوب النشر ومستوى تفصيل وطبيعة البيانات الواجب نشرها، فعلى سبيل المثال:

بالنسبة للجمهور بصفة عامة يتم نشر اجماليات عن اهم عناصر الموازنة العامة من ايرادات ومصروفات وقيمة العجز والاتجاهات العامة الاقتصادية والاجتماعية للموازنة لبيان دور الموازنة في رفع المستوى المعيشي وتوفير السلع والخدمات اللازمة لأفراد الشعب كافة (الدعم مثلاً)، كما يتم نشر مقارنة مع السنوات المالية في صورة احصائية وبيانية يسهل على الجمهور فهمها، اما بالنسبة للسلطة التشريعية فينبغي ابلاغها بالموازنة بصورة تفصيلية مما يسهل دراستها واعتمادها، اذ يتطلب ذلك معرفة الاهمية النسبية للمصروفات الجارية والرأسمالية، وتوزيع الموازنة على المناطق الجغرافية والوحدات الادارية المختلفة، ومدى اتساق الموازنة مع خطط التنمية الاقتصادية، وبالنسبة للوحدات الادارية والفرعية يتم إبلاغها بما يخصها من تقديرات الموازنة بصورة تفصيلية وتحليلية دقيقة مما يسهل عملية تنفيذ الموازنة والرقابة عليها[35].

(35) مليحة جبار عبد الكعبي، مصدر سبق ذكره، 44.

المبحث الثالث: متغيرات الاقتصاد العراقي دراسة (الموازنة العامة وسعر الصرف)

أولاً: تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وسعر الصرف

تأتي العلاقة بين أسعار الصرف والموازنة العامة من خلال تحليل العلاقة بين ارتفاع او انخفاض قيمة العملة وما يترتب على هذا من جملة تداعيات على الموازنة العامة للدولة. ان الموازنة العامة بمختلف بنودها لها علاقة بالتغيرات التي تحدث في أسعار صرف العملات، ويمكن تسليط الضوء على آثار تلك الحالات على الموازنة العامة سواء كانت بالعجز او الفائض، ولهذا الغرض يركز البحث على حالتي ارتفاع وانخفاض سعر الصرف وآثارهما على الموازنة العامة وكالاتي[36]:

1 - حالة انخفاض اسعار الصرف: يعتبر سعر الصرف اداة نقدية شديدة التأثير على المعاملات الجارية مع العالم الخارجي والمعاملات الرأسمالية على السواء، ففي مجال السلع الغذائية نجد ان تأثير هذه الاداة على حركة استيراد وتصدير هذه السلع، وان انخفاض سعر الصرف يؤدي الى الحد من الواردات ومن ثم انخفاض الكميات المستوردة من السلع الغذائية لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية، ويتحول الطلب في معظمه الى السلع الغذائية المنتجة محلياً، وهو ما يؤدي الى زيادة أسعارها وانخفاض الطلب المحلي عليها، ويؤدى انخفاض سعر الصرف المحلي الى

(36) سردار عثمان خدر و هيوا عثمان اسماعيل، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كوردستان العراق للمدة1990ـ 2013، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 7، العدد13، السنة 2015، ص ص240ـ 241.

ارتفاع المستوى العام للأسعار على نحو يؤدي الى تدهور القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، مما يدفع الى زيادة الطلب على النقود وانخفاض مستوى الناتج القومي والتشغيل نتيجة استمرار الزيادة السنوية في الأسعار. اما فيما يتعلق بالواردات من المعدات الرأسمالية والآلات والسلع الاستهلاكية والمدخلات المستوردة فان انخفاض سعر الصرف المحلي يترتب عليه ارتفاع نفقات انتاج كثير من المنتجات التي تستخدم الخامات والآلات المستوردة، ونظرا للحاجة الماسة لهذه المدخلات وتعذر انتاجها محلياً، فقد تضطر المشروعات المحلية الى تخفيض حجم طاقتها الإنتاجية والى عدم التوسع في الانفاق الاستثماري، وحتى بافتراض قدرة هذه المشروعات على تعويض هذا الاثر جزئياً عن طريق زيادة صادراتها، فان اصحاب هذه المشروعات لن يكونوا راغبين في القيام باستثمارات جديدة بسبب نقص الطلب المحلي الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث أن أثر تلك الحالة هو إثقال كاهل الموازنة العامة للدولة بسبب ارتفاع الأسعار، مما يضطر الدولة إلى تحمل التكاليف الاجتماعية للتكييف الاقتصادي، وكذلك زيادة عبء القروض الخارجية، وهذا ينعكس على الموازنة العامة ويؤدي الى عجزها، وهذا من جراء التضخم الذي أحدثته تلك التقلبات في أسعار الصرف في الداخل. وفيما يتعلق بمدفوعات الدول لفوائد وأقساط القروض الخارجية خاصة المستحقة منها، تتأثر هي الأخرى بفعل تقلبات أسعار الصرف، حيث تتحمل الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية للقروض الأجنبية عند تقويمها بالعملة المحلية، وتزداد قيمة خدمات تلك القروض مقومة بالعملة المحلية عند تخفيض قيمة هذه الأخيرة، وتزداد حدة هذا العبء على الموازنة العامة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية، وبالعكس عندما تواجه الحكومة عجزا في ما إذا كانت أسعار الفائدة تتجه نحو الانخفاض أي الموازنة، يكون لزاما عليها الاقتراض لدفع فواتيرها عند انخفاض سعر الصرف فان هذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار وقيمة الصادرات، وبالتالي انخفاض حصيلة الضرائب على الصادرات وانخفاض النفقات على المستوردات، وبالتالي انخفاض العبء عن الموازنة العامة ثم انخفاض عجز فيها، اضافة الى ذلك يؤدي الى انخفاض الاستثمارات المحلية والناتج المحلى الاجمالي بسبب ارتفاع نفقات انتاج كثير من المنتجات التي تستخدم الخامات والآلات المستوردة، ونظرا للحاجة الماسة لهذه المدخلات.

تتحمل الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية للقروض الأجنبية عند تقويمها بالعملة المحلية

2 - في حالة ارتفاع أسعار الصرف: ان ارتفاع أسعار الصرف يؤدي الى خلق حالة

تؤثر على الطلب الكلي للسلع والخدمات بسبب ارتفاع أسعارها محلياً، وفي المقابل زيادة الطلب على السلع المستوردة مما يؤثر سلباً على حركة الحساب الجاري، وبالتالي على ميزان المدفوعات، هذا من جانب ومن جانب آخر يؤدي الى انخفاض الايرادات الضريبية على الصادرات ثم انخفاض الايرادات في الموازنة العامة، وفي الوقت نفسه زيادة النفقات على المستوردات. ولم تتوقف تلك الآثار الى هذا الحد بل تمتد الى القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، ونستنتج من خلال هذا التحليل أنها تجعل أسعار الواردات اكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين. بالنسبة لارتفاع سعر الصرف وتأثيره على الموازنة العامة، أن هناك علاقة بين ارتفاع سعر الصرف وعجز الموازنة العامة أي عندما يرتفع سعر الصرف يؤدي ذلك الى انخفاض الأسعار وقيمة الصادرات، وبالتالي انخفاض حصيلة الضرائب على الصادرات وارتفاع قيمة الاستيرادات وزيادة النفقات على المستوردات، وبالتالي اثقال كاهل الموازنة العامة ثم ازدياد العجز في الموازنة العامة.

زيادة الطلب على السلع المستوردة يؤثر سلباً على حركة الحساب الجاري، وبالتالي على ميزان المدفوعات

ثانياً: الموازنة العامة الاتحادية في العراق

تختلف القراءات الاقتصادية للقوائم المالية لأي نشاط اقتصادي وفقا لمنطلقات التحليل ومستهدفاته، كما تختلف القراءة بين المخطط والمقوم. وهنا نحن امام حقائق مالية ونقدية تتمثل في خلاصة انشطة الاقتصاد الكلي ان كانت تمثل السياسة المالية أم النقدية. ومع تأكيد الافتراضات التي تركز على وجود آلية للتأثير بين السياسة المالية والنقدية، سنتعرض لاتجاهات مخرجات هذه السياسات التي تتمثل بالقوائم المالية لكل منها.

من خلال الجدول رقم (1) الذي يعطينا بيانات عن الموازنة العامة ومكوناتها، والتي نجد فيها ان الايرادات العامة ارتفعت من 32.982739 ترليون دينار عام 2004 الى اعلى قيمة لها عام 2012 اذ بلغت 119.466403 ترليون دينار، ثم اخذت بالانخفاض نتيجة لانخفاض ايرادات النفط التي تمثل نسبة تتجاوز 95% كمتوسط للمدة، فوصلت الى 54.409270 ترليون دينار عام 2016. بينما تراوح العجز بين 5.9% عام 2015، ورغم مسار التذبذب الذي شهدته نسب العجز الا انه في السنوات الاخيرة كان 23% عام 2016.

وعند حساب معدل النمو الحقيقي السنوي خلال المدة سنجد ان الايرادات ارتفعت بمعدل سنوي مقداره 10.098% بينما ارتفعت النفقات بمعدل اعلى قليلا

وهو 10.15% في حين ان معدل نمو العجز كان اقل منهما اذ بلغ 9.895%. هذه المعدلات المتقاربة للنمو في كل من العجز والايرادات العامة وكذلك النفقات العامة قد توحي بوجود تنسيق فعال عند اعداد الموازنة من قبل السلطات المالية، لكن هل هناك تنسيق بين السلطات المالية والنقدية؟

ان حجم الفائض قد ازداد من 865.248 مليار دينار عام 2004 ليصل الى 21.830397 ترليون دينار عام 2014، فيما حققت السنوات (2015-2016) عجزاً بما يقارب (3.927263- 12.658167) ترليون دينار على التوالي، وهذا يرتب اعباءً على السلطات النقدية، اذ ان تمويل العجز سيكون عبر القروض الخارجية.

جدول (1)

بعض مؤشرات الموازنة العامة الاتحادية في العراق للمدة 2006-2018

اسعار جارية- مليون دينار عراقي

السنة	النفقات	الايرادات	العجز او الفائض السنوي	نسبة العجز او الفائض الى الايرادات %
2004	32117491	32982739	865248	2.62
2005	26375175	40502890	14127715	34.9
2006	38806679	49055545	10248866	20.9
2007	39031232	54599451	15568219	28.5
2008	59403375	80252182	20848807	26
2009	52567025	55209353	2642328	4.79
2010	64351984	69521117	5169133	7.44
2011	69639523	99998776	30359253	30.4
2012	90374783	119466403	29091620	24.4
2013	106873027	113767395	6894368	6.06
2014	83556226	105386623	21830397	20.7
2015	70397515	66470252	(3927263)	(5.9)
2016	67067437	54409270	(12658167)	(23)
2017	75490115	77335955	1845840	2.39
2018	63159398	88620129	25460731	28.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي (2004-2018)، https://www.cbi.iq.

ثالثاً: سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار

يعد سعر الصرف من الأدوات المهمة التي تمارس دوراً مؤثراً وبالغ الأهمية في اقتصاديات الدول، وفي العراق مر هذا السعر بعدة مراحل يمكن الإشارة إليها وبشكل موجز على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: التي تمتد من السبعينات حتى (1980) حيث كان النظام السائد هو سعر الصرف الثابت، إذ حددت قيمة الدينار العراقي بما يعادل (3.2) دولار لكل دينار.

المرحلة الثانية: وتمتد من عام (1980) حتى عام (1990)، وتميزت بالاختلال المالي الذي تعرضت له الميزانية الحكومية للدولة، ولجوء الحكومة إلى التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض من السلطة النقدية باستخدام حوالات الخزينة، وبلغ سعر الصرف خلالها بحدود تراوحت بين (300-400) دينار للدولار.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة عام (1990) الذي شهد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، وانتهت هذه المرحلة بسقوط النظام عام (2003).

المرحلة الرابعة (موضوع البحث): تبدأ من عام (2003)، إذ شهدت هذه المرحلة تغيراً مهماً وبالتحديد في (4/10/2003) وهو تاريخ العمل بمزاد العملة الأجنبية الذي كان له اثر واضحٌ في تقليل حدة التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي.

شهدت المدة (2005-2008) ارتفاعا في سعر الصرف الحقيقي من (1.42) عام 2005 إلى (3.31) 2008، وشهدت سنة (2009) انخفاضاً في سعر الصرف الحقيقي إلى (3.27) واستقراراً في أسعار صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي، وبمعدل سعر بلغ (1170) دينار لكل دولار نتيجة للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي باستخدام سعر الصرف كأداة الاستقرار في القيمة الخارجية للدينار العراقي، فقد ارتفع سعر صرف الدينار للدولار في مزاد البنك والسوق المحلية خلال عام (2009) وبنسبة (2%) عن عام (2008)، حيث تراوحت أسعار صرف الدينار اتجاه الدولار في مزاد البنك المركزي ما بين (1214-1172) دينار/ دولار أي بمعدل سنوي بلغ (1193) دينار/ دولار، وحافظ سعر صرف الدينار العراقي على استقراره اتجاه الدولار الأمريكي في مزاد البنك المركزي العراقي عند سعر (1170) دينار للدولار في عام (2010) نتيجة للسياسة النقدية الهادفة للمحافظة على استقرار العملة العراقية في الخارج، أما في السوق الموازية فقد ارتفع سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي خلال عام (2010) ليصل إلى (1186) دينار/ دولار بعد ان كان (1170) دينار/ دولار خلال عام (2009)، أي بنسبة تغير (0.4%). كما تمكن البنك

المركزي عام (2011) من بناء احتياطيات مهمة بالعملة الأجنبية بلغت مستويات تزيد عن العملة العراقية المصدرة، واستمر البنك المركزي العراقي خلال عامي(2010 و2011) بالمحافظة على استقرار سعر صرف الرسمي للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي عند سعر صرف (1186)، (1196) دينار للدولار (يتقاضى البنك المركزي عمولة قدرها (13) دينار لكل دولار لسعر البيع النقدي والحوالة) من خلال إقامة مزاد العملة الأجنبية بشكل يومي، في حين سجل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق الموازية ارتفاعاً تدريجياً إذ بلغ (1233,1196) في عامي (2012 و2011) وعلى التوالي، فيما شهدت المدة (2010-2012) ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي بلغ (6.65 ,3.39 ,3.29) على التوالي بسبب ارتفاع معدلات التضخم. اما عام (2013) فقط حافظ على استقرار نسبي لسعر الصرف المتمثل

جدول (2)

معدل سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار (2005 2018-)

السنوات	سعر الصرف السوقي للدينار /الدولار	معدل النمو السنوي %*
2005	1472	
2006	1475	%0.2
2007	1267	%-14.1
2008	1193	%-5.8
2009	1170	%-1.9
2010	1186	%1.4
2011	1196	%0.8
2012	1233	%3.1
2013	1232	%-0.1
2014	1214	%-1.5
2015	1304	%7.4
2016	1275	%-2.2
2017	1258	%-1.3
2018	1209	-3.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي (2004 2018-)، https://www.cbi.iq.

*احتسب معدل النمو السنوي لسعر الصرف= $\frac{\text{سعر الصرف في سنة المقارنة – سعر الصرف في سنة الأساس}}{\text{سعر الصرف في سنة الأساس}} \times 100$

**احتسب معدل النمو السنوي المركب= $R = \left(n\sqrt{\frac{X_t}{X_o}} - 1 \right) \times 100$

إذ إن R = معدل النمو المركب، Xt = قيمة المتغير في سنة الاخيرة، XO = قيمة المتغير في سنة الأولى، n = عدد السنوات

(1232) دينار/ دولار. ويلاحظ انخفاض نسبي في عام 2014 تمثل بـ(-1.5%) أي مقدار 1214 دينار/ دولار، اما عام 2015 فقط ارتفع سعر الصرف بنسبة(7.4%) والمتمثل 1304دينار/ دولار، وهي اعلى نسبة لثماني سنوات سابقة، اما عام (2016-2018) فقط هبط سعر صرف الدولار بمعدل (-2.2%, 3.9-%) بسبب ارتفاع اسعار النفط، ويمكن متابعة التغيرات السابقة في الجدول رقم (2):

الخاتـمـــة

الاستنتاجات:

1 - توصلت الدراسة الى ان اسعار الصرف تؤثر علـى الموازنة العامـة من خلال تأثيرها على مكونات الموازنـة العامـة المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامـة، ويكون التأثير بشكل غير مباشر عن طريق تغيــرات الاسعار المحليـة، حيث ان أثر التقلبات فـي سعر الصرف هو اثقال او خفض كاهل الموازنة العامـة، والتي عرفت بارتفاع او انخفاض فـي الاسعار مما تضطر الدولة الى تحمل التكاليف الاضافية او زيادة نسبة الايادات نتيجة زيادة حجم الصادرات من خلال تنويعها.

2 - اظهرت الدراسة بان هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار وعجز الموازنة العامة، اي انخفاض سعر الصرف لأي بلد يؤدي الى ارتفاع الطلب على صادراته، اذ ان انخفاض سعر صرف الدولار، يؤدي الى ارتفاع في عجز الموازنة العامة للحكومة.

3 - عانت الموازنة الحكومية في العراق من عجز مستمر ومتزايد خلال الأعوام من(1990 - 2002) أما في الأعوام (2004 - 2018) فقد شهدت الموازنة العراقية فائضا ماليا سببه عدم إتمام العديد من الخطط والمشاريع، ومنذ المدة المذكورة أخذت الموازنة تبدأ بعجز مخطط وتنتهي بفائض، ومن هذا الفائض الذي يظهر في الموازنة قد يأخذ على العراق انطباعاً بأن هناك فائضا متزايد من سنة لأخرى، وإن الإيرادات تغطي النفقات في العراق، وأن العراق من البلدان التي تحق فائضاً في الموازنة، ولكن الحقيقة غير هذه، إذ إن معظم الإيرادات المتأتية للموازنة هي من صادرات النفط الخام التي يستند في تقديرها على الكميات المتوقع تصديرها من النفط الخام، وبسعر معين لبرميل النفط في السوق العالمية، وهو بالتأكيد خاضع لمتغيرات الاقتصاد العالمي، وهذا ما يجعله عرضة للتذبذب، مما يترتب عليه عدم اليقين بتمويل الموازنة، وهذا ما

يفسر العجز المخطط في موازنة عامي (2011و2012) القائمة على تقديرات أولية في سعر برميل النفط التي استندت عليه الموازنة في تقدير الإيرادات والنفقات لهذين العامين.

التوصيات:

1 - انشاء مؤسسة متخصصة بشؤون اسعار الصرف الاجنبي، ويتم الاشراف عليها من قبل بنك المركزي، لغرض جمع البيانات والمعلومات عن أسعار الصرف للعملات الأجنبية.

2 - انتهاج سياسة تعظيم الإيرادات من خلال إصلاح النظام الضريبي والكمركي، إذ إن تعديل معدل الضريبة يؤدي إلى رفع الحصيلة الضريبية، وهناك رأي يقول إن خفض معدل الضرائب لا يعد السبب الوحيد في انخفاض الحصيلة الضريبية، بل إن رفع معدل الضرائب أعلى من الحد الأمثل أيضا يؤدي إلى خفض الحصيلة الضريبية نتيجة للتهرب الضريبي، ومن ثم فأن خفض معدل الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الحيوية والرئيسة مثل الشركات التجارية والعقارية يؤدي إلى رفع حركة النشاط الاقتصادي، وبالمقابل يفترض ان يتم تعويض هذا الانخفاض في معدل الضرائب برفعه على السلع الكمالية، ومعالجة المتأخرات الضريبية وظاهرة الركوب المجاني للخدمات العامة.

3 - إعطاء مدة زمنية يتم خلالها تخفيض العجز في الموازنة الحكومية، مع الأخذ بنظر الاعتبار مسألة تنويع مصادر تمويل العجز المالي، خاصة المصادر التي لا تعمل على زيادة الكتلة النقدية في الإقتصاد، وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي كالقروض التي لا تنصب في مصلحة الدول النامية.

4 - إنشاء صندوق سيادي للاستقرار الاقتصادي، إذ يمكن إن يعمل هذا الصندوق على استثمار الفوائض عند ارتفاع أسعار النفط وإمكانية تعويض النقص الذي يحصل في الإيرادات عند انخفاض أسعار النفط، كما أن هذا الصندوق سيقلل من اثر العجز فضلا عن تحقيق مكاسب من استثمارات هذا الصندوق.

5 - الاهتمام بوضع خطط شاملة لإعادة أعمار البنى التحتية للاقتصاد كونها الركيزة الأساسية لتوفير المناخ الملائم للاستثمار الخاص سواء أكان محليا أم أجنبيا.

6 - اعتماد أساليب حديثة ودقيقة من اجل توفير بيانات أكثر دقة للمتغيرات الاقتصادية في العراق لأن ذلك سيجعل نتائج الدراسات أكثر دقة، ويمكن الاستفادة منها لتحسين الوضع الاقتصادي في العراق.

قائمة المصادر العربية:

القرآن الكريم

أولاً: الكتب:-

1 - اسامة محمد الغولي، مجدي محمد شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.

2 - أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2013.

3 - جهاد سعيد خصاونة، المالية العامة والتشريع الضريبي، الجامعة الاردنية، 2000.

4 - حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1984.

5 - خالد شحاده الخطيب واحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2007.

6 - سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، ج1، دار الشروق، عمان، 2008.

7 - طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990.

8 - عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996.

9 - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، دار الجامعي للطباعة والنشر، الموصل، 2002.

10 - عادل فليح العلي وطلال كداوي، اقتصاديات المالية العامة (الايرادات العامة والموازنة العامة للدولة)، ج2، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1989.

11 - عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف الاشرف، 2015.

12 - عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، عمان- الاردن، 2007.

13 - عبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

14 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

15 - محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2009.

16 - محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

17 - محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

18 - محمود يونس وعبد المنعم مبارك، مقدمة في النقود واعمال البنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

ثانيا: البحوث والدراسات:

1 - سردار عثمان خدر وهيوا عثمان اسماعيل، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لأقليم كوردستان العراق للمدة 1990 - 2013، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 7، العدد13، السنة 2015.

2 - سوسن كريم الجبوري، اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (2003- 2013) باستخدام نموذج (Johansen)، كلية الادارة واقتصاد، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (17) العدد (3)، 2015.

3 - صباح نوري عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005: بحث تطبيقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر، 2008.

4 - محمد سلمان محمد البرواري، خديجة قادر سمايل، أثر تغيرات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المواد في مدينة اربيل للمدة 1994-2006، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد(102) مجلد (33)، 2011.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح:

1 - محمد حسين احمد الحسيني، استخدام اسلوب موازنة البرامج والاداء في اعداد الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003.

2 - مليحة جبار عبد الكعبي، الضريبة ودورها في تمويل الموازنة العامة للمدة «1985- 2005» مصر والأردن والعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2008.

3 - هادي عبد الواحد الحلفي، اصلاح الاداء المالي للموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2012.

رابعاً: الأنترنيت:

1 - https://www.cbi.iq البنك المركزي للإحصاء.

2 - http://www.Ammabstockey.com

3 - press-reles-arabic. نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003 - 2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، على شبكة المعلومات الدولية: http://www.docudesk.com